المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 16-05-2006
الصفحـات : 2
العـــدد : 12023
المسلسل : 9

في جلسة مجلس الوزراء أمس برئاسة المليك :

الإشادة بدعم الدولة لقطاع التعليم العالي وإنشاء جامعتين جديدتين

ضرورة استثمار القطاع الخاص في مؤسسات التعليم العالي

(واس)

المليك يترأس جلسة مجلس الوزراء أمس

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 16-05-2006 العـــدد : 12023
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

تعاون قضائي . أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام. بين المملكة وسوريا

إنشاء مراكز ومؤسسات البحوث والمعلومات في النقل البحري

واس - الرياض

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات والمشاورات والمباحثات التي أجراها حفظه الله خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة وزعماء الدول ومبعوثيهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والعالم.

والتي أكد فيها حفظه الله على مواقف المملكة المناصرة لحقوق شعوب المنطقة في حياة آمنة كريمة مستقرة وعلى استمرار المملكة في جهودها الرامية لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام اياد بن أمين مدنى عقب الجلسة أن المجلس ثمن خطاب خادم الحرمين الشريفين بمناسبة مرور خمسين عاما على انشاء جامعة الملك سعود بالرياض وما جاء فيه من حرص الدولة على دعم قطاع التعليم العالى وما أعلنه حفظه الله من انشاء جامعتين جديدتين في منطقتى تبوك والباحة ليصبح عدد الجامعات السعودية سبع عشرة جامعة.

وأكد المجلس على أهمية توجيه مزيد من الامكانات والطاقات لدعم مراكز البحوث التطبيقية والنظرية فى جامعات المملكة فى المجالات العلمية والاجتماعية والاستفادة من الخبرات السعودية الاكاديمية فى هذا المجال وكذلك عبر الاتفاقيات المشتركة مع المراكز البحثية الجامعية العريقة على امتداد العالم.

كما أكد المجلس أن على القطاع الخاص مسؤولية مهمة فى الاستثمار فى موءسسات التعليم العالى استجابة لما وفرته الدولة من بيئة حافزة لمثل هذه الاستثمارات وتعبيرا عن الدور الوطنى والاجتماعى للقطاع الخاص.

وأضاف وزير الثقافة والاعلام أن المجلس اطلع بعد ذلك على القضايا المدرجة على جدول أعماله واتخذ حيالها القرارات التالية:

أولا..

وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكى ولى العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الجانب السعودى بمجلس التنسيق السعودى اليمنى تفويض وزير الزراعة أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب اليمنى فى شأن مشروع اتفاقية تعاون فى مجال الثروة السمكية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية فى ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه فى اطار مجلس التنسيق السعودى اليمنى ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية.

ثانيا..

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكى وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاقية اطارية للتعاون الاقتصادى بين دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية ومجموعة / الميركوسور / اللاتينية التى وقعها الطرفان فى برازيليا ضمن فعاليات القمة العربية الامريكية الجنوبية يوم 2 / 4 / 1426هـ وبعد النظر فى قرار مجلس الشورى رقم 93 / 70 وتاريخ 5 / 2 / 1427هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار اليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكى بذلك.

تجدر الاشارة الى أن من أهم بنود الاتفاقية هو أن الطرفين يعملان على تشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى والفنى بينهما وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة فى تلك المجالات.

ثالثا..

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل بشأن مشروع اتفاق تعاون بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية فى المجال القضائى الموقع عليه فى مدينة دمشق بتاريخ 5 / 2 / 1426هـ وبعد النظر فى قرار مجلس الشورى رقم 89 / 69 وتاريخ 28 / 1 / 1427هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق التعاون المشار اليه وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكى بذلك.

تجدر الاشارة الى انه من أبرز ملامح مشروع الاتفاق سالف الذكر ما يلي:

يتمتع رعايا كل دولة من الدولتين داخل حدود الأخرى بحق التقاضى أمام الجهات القضائية

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 16-05-2006 العـــدد : 12023
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها بنفس الشروط والحماية المقررة لمواطنيها.

تنفذ كل من الدولتين الأحكام النهائية الصادرة عن الجهات القضائية في الدولة الاخرى في القضايا المدنية والتجارية والإحوال الشخصية عدا الاحكام الصادرة ضد حكومة الدولة المطلوب منها التنفيذ أو ضد أحد موظفيها عن أعمال قام بها بسبب الوظيفة.

رابعا..

وافق مجلس الوزراء على طلب وزير التعليم العالي تفويضه أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب النيجرى في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي والثانوي في جمهورية النيجر في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية.

خامسا..

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير البترول والثروة المعدنية بشأن التقرير السنوي لشركة التعدين العربية السعودية / معادن / والقوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية بتاريخ 19 / 11 / 1425هـ الموافق 31 / 12 / 2004م قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي سالف الذكر.

سادسا..

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل حيال مشروع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي الموقعة يوم الاثنين ١ ربيع الاخر 1426هـ وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 86 / 67 وتاريخ 21 / 1 / 1427هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم المشار اليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي ذلك.

ومن أبرز ملامح مذكرة التفاهم ما يلي:

تبادل المعلومات باستخدام نظم «التبادل الالكتروني» للبيانات حول خطوط الملاحة والسفن العاملة بين الموانىء والمرافىء والطاقات المتاحة للاساطيل الوطنية.

تبسيط وتسهيل إجراءات الموانى والجمارك وسائر الإجراءات لسفن وبضائع النقل الساحلي في الموانى والمرافىء.

انشاء ودعم مراكز ومؤسسات التعليم والبحوث والتدريب والمعلومات في قطاع النقل البحري.

سابعا..

وافق مجلس الوزراء على تعيينين بالمرتبين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

تعيين الدكتور طلال بن عبدالغني بن محمد جمال مالكي على وظيفة / سفير / بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخارجية.

تعيين فيصل بن أحمد بن عبدالله العثمان على وظيفة / مدير عام الشؤون الادارية والمالية / بالمرتبة الرابعة عشرة بامارة المنطقة الشرقية.